

التشريعي يتسلم تقرير الهيئة المستقلة حول حقوق الانسان د. بحر: ندعم رصد الانتهاكات الإنسانية في غزة والضفة دون تحيز



الاعتبار جميع الملاحظات الواردة في التقرير، ويعمل للاستفادة منها وتصحيح سير العمل في بعض مواقع الخلل التي تتعارض مع حالات حقوق الانسان والقوانين الفلسطينية إذا وجدت.

وأكد على ضرورة استقلالية الهيئة في ممارسة أعمالها ورصدها لحالات حقوق الإنسان في كل من غزة والضفة الغربية دون تمييز أو تحيز. <<< 02

وحماية حقوق المواطن، مشيراً إلى أن التقرير سيتم دراسته من قبل لجنتي الرقابة والقانونية بالمجلس التشريعي، والدوائر المختصة بهدف متابعة ما جاء بالتقرير والعمل بموجب توصياته.

وأكد أن المجلس التشريعي ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان أو تجاوز للقانون الفلسطيني في محافظات الوطن كافة، ولفت إلى أن المجلس سيأخذ في

تسلم المجلس التشريعي التقرير السنوي للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن عن العام 2015م، والذي يستعرض حالة حقوق الانسان في فلسطين، جاء ذلك لدى استقبال التشريعي لوفد مجلس المفوضين بالهيئة حيث كان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في استقبالهم. وثنى بحر جهود الهيئة في تعزيز الحريات العامة

التشريعي
يدعو الأمة
العربية لتحمل
مسئولياتها تجاه
قضيتنا

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الأمة العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه قضيتنا، ودعم شعبنا مادياً ومعنوياً وسياسياً في المحافل الدولية، جاءت تصريحات بحر لدى إلقاءه خطبة الجمعة الأخيرة بمسجد المحطة في مدينة غزة. وحذر فيها الكيان الصهيوني من الاقدام على أي حماقة تجاه قطاع غزة، قائلاً: "نحن لا نريد الحرب ولكن إن فرضت علينا فسندافع عن شعبنا، وستلحق المقاومة الاحتلال وجنوده درساً قاسياً بإذن الله".

التشريعي يدعو لوقف التغفل الإسرائيلي دولياً وإخضاع الاحتلال للمحاسبة الدولية

خلال الشهر الماضي

المجلس التشريعي عقد 15 جلسة استماع لمسؤولين
حكوميين و11 اجتماع واستقبل 52 شكوى <<< 03

وفد برلماني يتفقد مراكز تصحيح الثانوية العامة



حمل مجموعة غرب اوروبا ودول أخرى المسؤولية التشريعي يدعو لوقف التغلغل الإسرائيلي دوليا وإخضاع الاحتلال للمحاسبة الدولية

الغاشمة للأمم المتحدة، والعمل على تجميد عضوية دولة الاحتلال في كافة مؤسسات الأمم المتحدة، احتراماً لقواعد القانون الدولي وكل المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. مضيفاً أن على الأمم المتحدة أن تفتن إلى حقيقة دورها ومهامها التي أنشئت خصيصاً من أجل تحقيقها، وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الشعوب ولجم المعتدين، لا أن تقوم بتشريع الاحتلال والعدوان ومنحه الضوء الأخضر نحو مزيد من ممارسة القتل والإرهاب وسفك الدماء بحق شعبنا الفلسطيني وشعوب أمتنا، ومنح دولة الاحتلال العطايا والمكافآت الغاشمة بدلاً من إعمال يد العقاب والجزاء بحقها وإخضاعها للمحاسبة والقصاص كدولة مارقة لا تزال تحتل شعبنا وأرضنا الفلسطينية وأراض عربية شقيقة، وارتكبت ولا تزال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.



الشعوب ومبادئ الحرية والديمقراطية والقيم الأخلاقية والإنسانية. وحمل بحر مجموعة غرب اوروبا ودول أخرى بالأمم المتحدة والسيد بان كي مون الأمين العام للمنظمة الدولية شخصياً مسؤولية اختراق دولة الاحتلال للأمم المتحدة ومنحها هذا النفوذ الخطير، بالرغم من أن الأمم المتحدة خرج منها تقرير جولدستون الذي خلص إلى أن الاحتلال الإسرائيلي انتهك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال عدوانه على غزة عامي 2008 و2009، وارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ما يؤثر كل معاني الإدانة والاستهجان إزاء تنصيبه حارساً للعدالة الدولية وقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف. وناشد بحر البرلمانات الشقيقة والصديقة وكل القوى الحية في المجتمع الدولي وأحرار العالم من أجل الضغط على الأمم المتحدة ابتغاء وقف هذه السياسة

أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بشدة الخطوة الأخيرة القاضية بتعيين مندوب دولة الاحتلال لدى الأمم المتحدة رئيساً للجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية، وترشيح دولة الاحتلال لتولي رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب والقانون الدولي التابعة لها. واعتبر بحر في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي مؤخراً أن هذه الخطوة تشكل جريمة كبرى بحق شعبنا الفلسطيني الذي ذاق النكبات وتجرع الويلات والمصائب على يد الاحتلال الإسرائيلي على مدار العقود الماضية، فضلاً عن كونها جريمة كبرى بحق كل الشعوب التي تعرضت للاحتلال والعدوان الإسرائيلي، كما تشكل -أيضاً- كارثة محققة بحق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق الدولية التي تراعي حقوق

التشريعي يتسلم التقرير السنوي للهيئة المستقلة حول حالة حقوق الانسان د. بحر: نرفض انتهاك حقوق الانسان أو تجاوز القانون



تسلم المجلس التشريعي التقرير السنوي للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن عن العام 2015م، والذي يستعرض حالة حقوق الانسان في فلسطين، جاء ذلك لدى استقبال التشريعي لوفد مجلس المفوضين بالهيئة حيث كان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في استقبالهم. وثنى بحر جهود الهيئة في تعزيز الحريات العامة وحماية حقوق المواطن، مشيراً إلى أن التقرير سيتم دراسته من قبل لجنتي الرقابة والقانونية بالمجلس التشريعي، والدوائر المختصة بهدف متابعة ما جاء بالتقرير والعمل بموجب توصياته. وأكد أن المجلس التشريعي ضد أي انتهاك لحقوق الانسان أو تجاوز للقانون الفلسطيني في محافظات الوطن كافة، ولفت إلى أن المجلس سيأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات الواردة في التقرير، ويعمل للاستفادة منها وتصحيح سير العمل في بعض مواقع الخلل التي تتعارض مع حالات حقوق الانسان والقوانين الفلسطينية إذا وجدت.

في حالات التعسف وانتهاك حقوق الانسان وذلك بالمقارنة بين التقرير الحالي والتقارير السابقة، مؤكداً أن هناك تحسن جيد على حالة حقوق الانسان في قطاع غزة.

بدوره أكد مدير عام الهيئة المستقلة جميل سرحان على انحسار وتراجع حالات انتهاك حقوق الانسان بشكل كبير في غزة خاصة في قطاعات الأمن والأجهزة الشرطية، منوهاً لوجود تراجع كبير

ومنظمات حقوق الانسان العاملة في فلسطين وتعزيزها من أجل المحافظة على حرية المواطن وتحقيق قيم العدالة والحرية والمساواة بين جميع المواطنين الفلسطينيين.

وأكد على ضرورة استقلالية الهيئة في ممارسة أعمالها ورصدها لحالات حقوق الانسان في كل من غزة والضفة الغربية دون تمييز أو تحيز، معبراً عن أمله في تطوير العلاقة بين المجلس التشريعي



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

إلى متى التنكر لثقافة الشراكة واتفاقات المصالحة الوطنية؟!

يتملكنا العُجب من إصرار السيد محمود عباس وحركة فتح وسلطة رام الله على ولوج ذات النفق المظلم الذي أدمنت ولوجه طيلة الحقبة الماضية دون أي تفكير أو اعتبار، واستمرار التنكر لمسيرة المصالحة الداخلية والتوافق الوطني، وإدارة الظهر لكل الجهود المخلصة الرامية إلى إنهاء الانقسام البغيض وإزالة المعاناة عن كاهل شعبنا والتفرغ لمواجهة الاحتلال الصهيوني ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة.

من المؤسف أن مسار المصالحة لم يشق طريقه إلى واقع الانقسام رغم خارطة الطريق التي رسمتها حركة حماس إبان جولات المصالحة الأخيرة في الدوحة، والتي تشكل - بحق - دستورا واضحا للعمل الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

التكؤ، والتراجع عما تم الاتفاق عليه، وتسجيل المواقف، ورفع سقف المطالب، الذي تبدي بوضوح في أداء وممارسات حركة فتح خلال جولات الحوار الأخيرة، كل ذلك لا يصنع مصالحة ولا ينهي انقسام، ويسهم أكثر فأكثر في زيادة المعاناة والإضرار بقضيتنا الوطنية إقليميا ودوليا.

هناك الكثير من المحفزات التي تستحث تطبيق المصالحة، وهناك - في الآن ذاته - الكثير من العوائق التي تعيق الحال والمسا، وتنشد تأييد واقع الانقسام ومصلحه الفئوية والشخصية الضارة بالوطن والقضية.

ومن هنا فإن من ينشد المصالحة ويتسلح بإرادة الوحدة والوفاء فإنه يُسهل - تلقائيا - أدوات إنجازها ويدفع باتجاه تذليل كل العوائق التي تواجهها، وبالتالي يمتنع عن وضع العراقيل في طريقها أو إتيان كل ما يشوش عليها أو يثير الغبار في وجه مسيرتها كما تفعل حركة فتح والسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في الضفة الغربية.

وغني عن القول أن المصالحة تعبر في جوهرها عن منظومة عمل وطني متكاملة، سياسيا واجتماعيا وكفاحيا، لإصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي عبر إرساء استراتيجية فلسطينية موحدة تضع القضية الفلسطينية على قاطرها الصحيحة وتهين لها موقعها الراشد إقليميا ودوليا، وترسم لشعبنا الفلسطيني خارطة طريق تحررية في مواجهة الاحتلال ومخططات استهدافه الكبرى للأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني.

لذا، فإن من واجبا جميعا أن نتكاتف بصدق لتهيئة المناخات الوطنية لاستيعاب مفاهيم المصالحة وفق أصولها الحقيقية، وأن نبادر - كفصائل وشخصيات ومؤسسات مجتمعية - إلى تضييق شقة الخلاف على الصعيد الفلسطيني الداخلي، وأن نحرص على تعزيز القواسم المشتركة

إن الساحة الفلسطينية ينبغي أن تنشغل اليوم بمساع حقيقية ترسي أسس ومعالم مصالحة وطنية شاملة، وتبديد الآثار الغائرة التي حاقت بالعلاقات الداخلية، وتوفير ضمانات أميلة وملموسة للخروج من نفق التكلس والجمود وانعدام الثقة والشعور بالضياع والانفتاح على المجهول، الذي يهيمن على الوضع الفلسطيني العام حاليا بفعل مواقف وسياسات عباس وفتح والسلطة.

وهكذا لا مفر من نبذ الأثرة والاستفراد واحتكار القرار والمصير والمقدرات الفلسطينية. فلا ريب أن الهيمنة والاستئثار الذي يمارسه عباس وفتح على القرار والمقدرات الوطنية، وتهميش وتجاهل الآخرين وإدارة الظهر لهم، واللعب بشكل منفرد بخيوط السياسة والمال والموارد، تنبت مشاعر سلبية، وتلوث العلاقات والمناخات الوطنية، وتراكم الاحباط والاحتقان، ما يسهم في إدامة مسيرة الانقسام الذي ندفع فاتورته الثقيلة حاليا.

إن حركة فتح مطالبة بالإيمان بثقافة الشراكة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام نتيجة الانتخابات التشريعية والالتزام بما تمخض عن صندوق الاقتراع، وتأسيس العلاقات الوطنية الفلسطينية على قواعد راسخة من الشورى والوثام والتفاهم المشترك، لاستعادة الثقة المفقودة وطنيا، وإعادة صياغة الواقع الفلسطيني على أسس ديمقراطية سليمة.

كما ينبغي احترام الاتفاقات والتفاهات الوطنية المعقودة، وعدم إخضاعها للتقلبات والأهواء الشخصية والفصائلية. فلا يجوز تحشيد الكل الوطني الفلسطيني خلف أجندة وطنية جامعة، وإبرام اتفاقات أو تفاهات مشتركة، ومن ثم التنكر لبعضها، والاستمسك بما يتوافق مع المصلحة الفئوية منها.

إن كل مكونات شعبنا الفلسطيني، وكل القوى والفصائل الفلسطينية، مدعوة اليوم لخطوات حقيقية من أجل دعم وتعزيز مسار وثقافة ومفاهيم المصالحة والتوافق الوطني، بما يجعلها أكثر سلامة ووضوحا، وأشد صلابة وقدرة على تجاوز العقبات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إذ أن من أوجب الواجبات أن نلنقط اللحظة التاريخية الراهنة في ظل التحديات والمخاطر الخارجية، وأن نعزز إرادتنا الوطنية بهدف العمل على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإرساء استراتيجية البناء والتحرير.

المجلس التشريعي عقد 15 جلسة استماع لمسؤولين حكوميين و11 اجتماع واستقبل 52 شكوى خلال الشهر الماضي

جهاز الامن الداخلي وتم وضع اللجنة في صورة الوضع الأمني العام ووضعها في صورة الاحداث الأخيرة من محاولة بعض الأطراف إعادة احداث فلتان أمني في قطاع غزة.

الزيارات الميدانية

قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بزيارة مديرتي التربية والتعليم غرب وشرق غزة للتواصل مع المديريات وتلمس احتياجاتها بالإضافة للاستعداد لامتحانات الثانوية العام، وزيارة تفقدية لمجمع الشفاء الطبي للاطلاع عن كثب على المشكلات الصحية التي تواجه أقسام وعيادات المجمع والاطمئنان على صحة المرضى، وزيارة تفقدية لوزارة السياحة والآثار للاطلاع على أوضاع الوزارة ودورها في اكتشاف الآثار والمحافظة على المقننات الأثرية.

وقامت لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي بزيارة تفقدية لحوض الصرف الصحي في منطقة الشيخ عجلين وتفقد الاضرار الناجمة عن انهيار الحوض، وزيارة لجهاز الامن والحماية لتفقد أوضاع الجهاز والاطلاع على أهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها الجهاز.

الإعلام والعلاقات العامة

قامت الدائرة الإعلامية بإصدار الأعداد 188 و189 من صحيفة البرلمان، وقامت بالتغطية الإعلامية لـ 22 اجتماع وزيارة ولقاء وجلسة استماع للجان المجلس، واصدرت 46 خبر صحفي، وتم التنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع د. أحمد بحر والنواب.

نظمت دائرة العلاقات العامة بطولة العودة لخماسيات كرة القدم لإدارات المجلس المختلفة .

الشؤون القانونية

والبحوث

اصدرت الإدارة 12 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل، وأعدت 6 مذكرات قانونية، وعقدت 4 اجتماعات وورش عمل، وأعدت 2 مشاريع قوانين وأنظمة .

الأمانة العامة المساعدة

عقدت الأمانة العامة اجتماعها الدوري رقم 16 لمتابعة سير العمل بإدارات ولجان المجلس، ونظمت يوم دراسي مشترك مع الأكاديمية للدراسات العليا حول (التجربة البرلمانية 2006-2016) ، كما وعقدت ثلاثة اجتماعات للجنة التظلمات على تقرير كفاية الأداء لعام 2015م، وأعدت التقرير الشهري لإدارات المجلس عن شهر ابريل

اجتماعات اللجان

عقدت اللجنة القانونية اجتماعاً لمناقشة الصلح الجزائي وقانون الأملاك وتعديلات على قانون الشباب بالإضافة لمشروع قانون الجمعيات التعاونية وكذلك تقرير ديوان الموظفين العام بالإضافة لتعيين وكلاء نيابة عسكريين في هيئة القضاء العسكري ، وعقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان اجتماعا مع رئيس ديوان الرقابة العامة إسماعيل محفوظ ومسؤول الأندية الرياضية في وزارة الشباب والرياضة لمناقشة تطورات الأندية في القطاع، وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعا مع جهاز الامن الاقتصادي، واجتماعا مع اتحاد الصناعات المعدنية.

جلسات الاستماع

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان أربع جلسات استماع لكل من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني حاتم عويضة ، وللوكيل المساعد لوزارة المالية عوني الباشا، ولرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إسماعيل محفوظ ، ومدير عام حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد عماد الباز حول بعض القضايا الاقتصادية ومعبّر كرم أبو سالم.

وعقدت اللجنة الاقتصادية أربع جلسات استماع لوكيل وزارة النقل والمواصلات، ولوكيل وزارة المالية، ولوكيل وزارة الاقتصاد الوطني، ولوكيل وزارة الأوقاف.

وعقدت لجنة الداخلية والامن والحكم والمحلي جلسة استماع لمدير عام قوى الامن الداخلي ومدير عام الشرطة لاستعراض ما تم تنفيذه في الربع الأول لجنة وزارة الداخلية للعام 2016م والعديد من الموضوعات المتعلقة بالأوضاع الأمنية لقطاع غزة. وعقدت جلسة استماع لرئيس بلدية غزة بخصوص انهيار أحد احواض الصرف الصحي وتضرر العديد من سكان المنطقة، وعقدت جلسة استماع لمدير عام

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري لشهر مايو الماضي، وتضمن التقرير أبرز أنشطة رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة خلال الشهر.

وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن المجلس التشريعي عقد خلال شهر مايو 2016م والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة، ثلاثة اجتماعات بواقع (3) أيام عمل، وبلغ عدد القرارات التي اتخذها المجلس خلال الشهر 4 قرارات وهي، قرار اقرار تقرير لجنة الموازنة حول الخطة المالية للعام 2016م، وإقرار تقرير لجنة اللاجئين حول الذكرى الثامنة والستين لذكرى النكبة، وإقرار تقرير اللجنة القانونية بشأن تعطيل تنفيذ أحكام الإعدام، وإقرار المناقشة العامة لمشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية.

وأشار الى أن لجان المجلس عقدت 11 اجتماعا و15 جلسة استماع لمسؤولين حكوميين ونظمت 6 زيارات ميدانية وأعدت 8 تقارير وانجزت مشروع قانون 2 واستقبلت 52 شكوى ووجهت 81 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل وهموم تخص المواطنين.

رئاسة التشريعي

وعقدت رئاسة المجلس جلسة خاصة بذكرى النكبة بمشاركة عدد من المختابر والوجهاء، واستقبلت وفد من اللجنة الوطنية لمتابعة التقرير الأممي بخصوص الحرب الأخيرة على غزة برئاسة الدكتور فريد الجلاذ، وعقدت جلسة لمناقشة تقرير اللجنة القانونية حول تطبيق عقوبة الإعدام بحق المجرمين، وجلسة لمناقشة مشروع قوانين.

الأمانة العامة

وذكر المكتب، أن الأمانة العامة للتشريعي عقدت اجتماعين للجنة الإدارية العليا للمجلس واجتماع للجنة صياغة التشريعات، موضحاً أن الأمين العام شارك بتدريب حول التحكيم بوزارة الداخلية - القضاء العسكري، وبورش عمل حول قانون السجل العدلي، بوزارة العدل كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الفضائيات.

حذر الكيان الصهيوني من أي حماقة تجاه غزة التشريعي يدعو الأمة العربية لتحمل مسؤولياتها تجاه قضيتنا

قائلاً: "نحن لا نريد الحرب ولكن إن فرضت علينا فسندافع عن شعبنا، وستلحق المقاومة الاحتلال وجنوده درساً قاسياً بإذن الله". وأكد أن النصر دائماً حليف أهل الحق وأن ميزان القوى ليس معياراً للانتصار، ضارباً في ذلك مثال معركة بدر الكبرى، مبيناً أن شعبنا أعد العدة وأخذ بأسباب النصر من خلال دعم المقاومة ومساندتها التي عملت على تطوير قدراتها حتى تكون رادعة للاحتلال. وأكد أن خيار المقاومة الفلسطينية هو والطريق الوحيد والأقصر لتحرير أرضنا واستعادة حقوقنا، ودعا جميع أطراف شعبنا بالالتفاف حول خيار المقاومة الذي أثبت نجاحه مقابل فشل طريق التسوية والمفاوضات، لأن الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة.



دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الأمة العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه قضيتنا، ودعم شعبنا مادياً ومعنوياً وسياسياً في المحافل الدولية، جاءت تصريحات بحر لدى إلقاءه خطبة الجمعة الأخيرة بمسجد المحطة في مدينة غزة. وحذر فيها الكيان الصهيوني من الاقدام على أي حماقة تجاه قطاع غزة،

وفد برلماني يتفقد مراكز تصحيح الثانوية العامة



تفقد وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ومشاركة النائب عبد الرحمن الجمل، النائب يونس الأسطل، والنائب هدى نعيم، مراكز تصحيح امتحانات الثانوية العامة في محافظتي غزة وخان يونس، وضم الوفد وكيل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت، ووكيل الوزارة المساعد أنور البرعاوي، ولفيف من المدراء والمسؤولين بالوزارة، حيث تفقد الوفد ثلاث لجان تصحيح في المحافظتين. بدوره أشاد بحر بجهود العاملين في مراكز التصحيح ولجان الفرز التي تعمل في ظل ظروف استثنائية وقاهرة بسبب الحصار وأزمة الكهرباء، وثمن دور وزارة التربية والتعليم العالي لما يبذلونه من جهود كبيرة لإنجاح امتحانات الثانوية العامة وإخراجها بالشكل الأمثل وعلى أتم وجه.

وأشار بحر لأن عملية التصحيح تتسم بالدقة والموضوعية والشفافية الكاملة، معرباً عن سعادته الغامرة لتفقد تلك المراكز واللجان، منوهاً لأن المصححين يبذلون أكبر الجهود من أجل ضمان النزاهة والشفافية التي عودتنا عليها وزارة التربية والتعليم في كل عام، مشيراً لأن الوزارة تضم نخبة من التربويين الذين يقومون بتنشئة جيل قادر على تحمل هموم الوطن، شاكرًا جميع الوزارات التي تساهم في إنجاح امتحانات الثانوية وخص بالذكر وزارتي الداخلية والصحة، اللتان تتشاركان مع التعليم في إنجاح هذا العمل الوطني.

حيث تجول الوفد البرلماني في المرافق والمراكز واستمع من منسقي مراكز التصحيح لشرح موسع عن آلية التصحيح، وآلية الفرز والتجهيز قبل التصحيح وبعده، يذكر أن الجولة شملت ثلاث مراكز تصحيح وهي مدارس، فاروق الفرا الثانوية للبنات، خان يونس الثانوية بنات، والرملة في محافظة غزة.

ثابت المواطنين وطلبة الثانوية العامة بأن عملية التصحيح تسير وفقاً للخطة المعدة مسبقاً وأن الإعلان عن النتائج سيكون في الموعد المحدد دون تأخير. وهدفت الجولة إلى الاطمئنان على سير عملية التصحيح، ومتابعة أمور العاملين في اللجان من المعلمين والمشرفين والوقوف على احتياجاتهم،

من جانبه أشاد د. ثابت بجهود المجلس التشريعي في خدمة المواطنين ومؤازرة الموظفين والمصححين والمعلمين في القطاع التربوي في غزة، شاكرًا للتشريعي اهتمامه بالعملية التعليمية ولفتنه الكريمة المتمثلة بزيارته الخاصة لمركز التصحيح واطمئنانه على العاملين بتلك المراكز، وطمئن

البرلمان والمجتمع

واصل نواب المجلس التشريعي مهامهم الرامية لخدمة المجتمع وتذليل العقبات التي تعترض المواطنين وناقش النواب قضايا مهمة مع البلديات وجهات رسمية أخرى، البرلمان تابعت أنشطة النواب وأعدت التقرير التالي:



تطوير شوارع

بدوره ناقش النائب مروان أبو راس عدد من القضايا التي تهم المواطنين مع بلدية غزة، جاء ذلك لدى زيارته لمقر البلدية مؤخراً ولقاءه مع عدد من المسؤولين فيها بحضور وفد من لجنة حي التفاح.

وطالب أبو راس البلدية بضرورة تطوير شوارع منطقة المشاهرة وإزالة التعديات بما يخدم مصلحة المواطنين وتسهيل حركة المرور، مؤكداً على وقوف نواب المجلس التشريعي مع المواطنين وتلبية احتياجاتهم مثنياً دور بلدية غزة في التخفيف من معاناة أبناء شعبنا الفلسطيني بكافة السبل والإمكانيات المتاحة.

بدوره أكد أحد مهندسي البلدية في نهاية اللقاء أن المجلس البلدي سيدرس مطالب النائب أبو راس ووفد لجنة حي التفاح بكل جدية وسيعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تم طرحها وتقديم خدمة المواطن ومصلحة المجتمع على كل الاعتبارات الأخرى.

جريمة فردية وليست منظمة

وفي سياق منفصل أكد النائب سالم سلامة أن الجريمة في غزة فردية وليست منظمة، موضحاً خلال ورشة عمل نظمها الأمانة العامة لرئاسة الوزراء في مقرها بغزة وهدفت للحد من الجريمة ومعالجة أسبابها بحضور العديد من الشخصيات ذات الاختصاص، أن السبب الرئيس الذي يدفع الشباب إلى الوقوع بالجرائم هو ضعف الإيمان عند المجرمين، مبيناً أن غياب الإيمان يجعل الشخص مجرداً من كل الضوابط التي تكبح جنوحه إلى الإجرام. وطالب بإعادة النظر في قانون العقوبات المطبق في غزة منذ عام 1936، والإسراع في إنجاز ومعالجة القضايا التي تعتبر قضايا رأي عام مثل القتل والسطو المسلح.

لن تضعف عزيمتنا

من ناحيتها أكدت النائب هدى نعيم أن عزيمتنا لن تضعف في تحرير بلادنا رغم الحصار الصهيوني والدمار الذي خلفه الاحتلال، جاءت أقوال نعيم لدى مشاركتها في حفل تكريم المتفوقات الذي نظمته الكتلة الإسلامية في دير البلح بالمحافظة الوسطى. وأشادت بالجهود التي يبذلها المعلمون والمعلمات في تربية أبنائنا وتعليمهم ليصلوا إلى أعلى الدرجات في التفوق والتميز، مؤكدة على دور العلم في بناء الأمم والشعوب والحضارات، موصية المتفوقات بالمحافظة على العلم والأخلاق واستغلال علمهن في خدمة الدين ونصرة المقاومة.



عيادة خان يونس الطبية

إلى ذلك شارك النائب يونس الأسطل بالحفل الذي أقامته الخدمات الطبية العسكرية لافتتاح عيادة خان يونس الطبية بحضور قائد قوات الأمن الداخلي اللواء توفيق أبو انعيم. وتفقد الأسطل أقسام العيادة، معرباً عن إعجابه بالخدمات التي ستقدمها للمجتمع، شاكراً قيادة الخدمات الطبية العسكرية في محافظة خان يونس على ما يبذلونه من جهود لتوفير الخدمة الطبية اللائقة بجرحى شعبنا ومرضاها.

نواب: حركة فتح غير معنية بالمشروع الوطني والمصالحة لن تتم في عهد عباس

وتعود اللحمة الوطنية لجناحي الوطن، "البرلمان" استطلعت آراء نواب المجلس التشريعي حول المصالحة ومصيرها وأعدت التقرير التالي:

انقسم الشارع الفلسطيني حيال الأنباء التي تواردت عن فشل حوارات المصالحة، فمن المواطنين من يحلم بحركة فتح مسؤولية فشلها، ومنهم من يدعو للعودة إليها فوراً حتى تتحقق الوحدة

تطبيق البنود المتفق عليها في اتفاق الشاطئ قبل عامين والتذرع بالاشتراطات الجديدة ما هي إلا لذر الرماد بالعيون وبهدف التطويل الإعلامي، مضيفة بالقول: "القصة وكل ما فيها أن المصالحة عليها (فيتو) أمريكي صهيوني، والاشتراطات الصهيونية تسبق أي توافق فلسطيني فلسطيني".

وشددت الحلايقة على أن المجتمع الفلسطيني ليس بحاجة إلى اللقاءات بقدر ما هو بحاجة إلى مصالحة مجتمعية تنتهي فيها كل أشكال الانقسام ولن تتم هذه المصالحة بدون التخلص من الضغوطات التي يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني. أما بخصوص الخطوة القادمة قال الحلايقة: "الخطوة القادمة تتعلق بقدرة الطرفين على إزاحة العربة من أمام الحصان، وعدم وضع العصي في الدواليب، وأن يتفهم كل طرف حاجته للطرف الآخر، وأن يتم تقديم مصلحة الشعب وقضيته الأساسية في مواجهة المحتل قبل كل القضايا الأخرى".

وعن مستقبل المصالحة تابعت بالقول: "لست متفائلة بميلاد مصالحة حقيقية ولا يوجد أفق معين يبني عليه الناس آمالهم بانتهاء الانقسام لكن تحتاج المصالحة إلى نوايا حسنة من جميع الأطراف والاستعداد لتقديم التضحيات من أجل مصلحة الوطن لكن الآمال معقودة على طرف ليس له مصلحة في اختلاف الاخوة وهذا الطرف نحتاج منه للوقوف على ذات المسافة من أطراف الخلاف حتى يكتب لها النجاح والتخلص من



الانقسام إلا الأبد".

ونددت الحلايقة بالتنسيق الأمني معتبرة أن السلطة ليس بمقدورها التخلص منه أو التخلي عنه

ليس فقط لعدم قدرتها على ذلك بل لأن التنسيق الأمني مرتبط باتفاقيات سابقة وقعت مع الاحتلال ويتوجب عليها الالتزام بها.

لأي حكومة مقبلة هو مخالفة لوثيقة الوفاق الوطني، والتوافقات والتفاهات الوطنية التي اعتبرت وثيقة الوفاق هي المرجعية للحكومة. وأوضح المصري بأن انسحاب وفد حركة فتح من حوارات المصالحة فيه تمرد ومخالفة سياسية ووطنية، مشدداً أن وفد حركة فتح جاء إلى قطر ولديه قرار مسبق بعدم أحداث أي اختراق في ملف المصالحة.

وبين المصري أن عباس ما زال يضع الفيتو في طريق المصالحة الفلسطينية وما زال يهرول باتجاه المصالحة مع الاحتلال من خلال مشاريع التسوية، موضحاً أن السبب الرئيسي لفشل المصالحة تمثل بإصرار حركة فتح على أن يكون برنامجها السياسي هو المرجعية للحكومة المقبلة وهذا يتعارض مع الخيارات الوطنية، لأن مشروع التسوية والمفاوضات لم يعد يؤمن به إلا المستفيدون منه وأرباب التسوية فقط.



وأوضح بأن ملف الموظفين يشكل عقبة كبيرة وأن حركة فتح تريد التخلي عن كل الموظفين الذين حملوا أمانه الشعب عندما استنكف موظفي حركة فتح عن المسؤولية الإدارية والقانونية، مشيراً لأن استمرار حركة فتح بالتخلي عن موظفي قطاع غزة والتراجع عن اتفاق تفعيل المجلس التشريعي سيؤدي للتعقد الكبير في ملف المصالحة وخدمة القضية الفلسطينية.

شروط مسبقة

بدورها قالت النائب سميرة الحلايقة: "لا اعتقد أن هناك مستجدات طرأت على موضوع المصالحة واللقاءات التي تعقد بين الحين والآخر بين وفود حركة حماس وفتح فهي متعثرة منذ زمن بعيد، ودوماً كانت تصطدم باشتراطات فتح المسبقة".

معربة عن اعتقادها أن الاشكالية تكمن في

حماس تعاطت مع كل المبادرات

وفي السياق ذاته قال النائب في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر أن حركة حماس كانت وما زالت حريصة على إنهاء الانقسام وتعاطت مع كل المبادرات لإنهائه وتجاوبت مع الورقة المصرية ومع كل الجهات والمبادرات، بمقابل تنكب كبير لحركة فتح حيال تطبيق الاتفاقيات وتجميع الشعب الفلسطيني بقيادة واحدة ضد الاحتلال الإسرائيلي.



وبيّن الأشقر أن فتح لديها بعض المخلصين عملوا على تجديد اللقاءات في اسطنبول والدوحة لإنهاء الانقسام غير أن إرادة عباس كانت لهم بالمرصاد، وأفشلت جهودهم، وحمل الأشقر حركة فتح مسؤولية استمرار الانقسام وإحداث أزمة الرواتب، بالإضافة للتأمر على غزة وإغراقها بالمشكلات والأزمات.

وقال الأشقر أنه من المفترض ألا تبقى حركة حماس والمشروع الوطني مرهونة مع عباس لانعقاد المصالحة ويجب أن يكون موقف واضح من جميع الفصائل تجاه عباس وتواطؤه على القضية الفلسطينية.

انتكاسة وطنية

من جانبه قال النائب مشير المصري أن حركة حماس قدمت ما في جعبتها كاملاً للوصول إلى مصالحة فلسطينية حقيقية، كما تنازلت عن الحكومة رغم أنها تشكل أغلبية برلمانية، منوهاً لأن ذلك يشكل سابقة سياسية على اعتبار أن الأغلبية البرلمانية من حقها تشكيل الحكومة.

وحمل المصري حركة فتح المسؤولية الكاملة عن تعطيل المصالحة من خلال توجيه انتكاسة للحالة الوطنية وللشعب الفلسطيني، مشيراً لأن فشل المصالحة أعادنا إلى المربعات الخلفية، معتراً أن إصرار فتح على برنامج منظمة التحرير الفلسطينية



فتح غير معنية

بدوره اعتبر النائب في المجلس التشريعي عن محافظة طولكرم فتحي قرعاوي أن سبب فشل المصالحة كان بسبب انسحاب حركة فتح التي لم تكن مهيئة للمصالحة الفلسطينية لأنه يصعب الجمع بين الاحتلال والجهات الإقليمية، معرباً عن اعتقاده بوجود ضغوط هائلة تمارس على السلطة لتأجيل وتعطيل المصالحة وإفشال حواراتها.

وأكد قرعاوي أن المسؤولية المباشرة في إفشال المصالحة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية والرئاسة التي أخذت أوامر من قادة الاحتلال لمنع استمرار ملف المصالحة، مشدداً على وجوب استمرار انعقاد اللقاءات الخارجية والداخلية والضغط على السلطة الفلسطينية حتى يكون لها دور إيجابي في اتمام المصالحة وتوحيد الشعب الفلسطيني.

وبين قرعاوي بأن استمرار الانقسام وتقطيع الشعب الفلسطيني هو شلل لقدرة الشعب بأكمله، محملاً السلطة المسؤولية عن ذلك كله، موضحاً أن أهم الخيارات الوطنية الحالية هو استئناف جلسات المجلس التشريعي، ليقوم بدوره التشريعي والرقابي لأن غيابه أثر سلباً على الشعب الفلسطيني والحالة الوطنية.

وندد بسياسة عباس الذي يخاطب ويحاول الاحتلال الإسرائيلي أكثر من الشعب الفلسطيني، مشيراً لحالة من الانفصال بين الشعب الفلسطيني ورئاسة السلطة في رام الله، معتبراً بقاء عباس في منصبه سيؤدي لكارثة قومية ووطنية.

ودعا قرعاوي إلى تشكيل مرجعية موحدة للفصائل للخروج من الوضع الراهن لإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني كمرجح وحيد لوضع حد للوضع الراهن.



النائب مصطفى البرغوثي

القدس التي لا يمكن عزلها

من شاهد النهر البشري المتدفق يوم الجمعة الماضي، للصلاة في المسجد الأقصى ومن رأى الجموع بعشرات الآلاف تتقاطر من كل أنحاء فلسطين نحو القدس سيدرك حتماً أن محاولات عزل القدس عن محيطها ما زالت وستبقى فاشلة.

ومن رأى معنا، في عيادة المسجد الأقصى الشباب الصغار يأتون لعلاج جراحهم، بعد أن أدوا الصلاة، وهي جراح أصيبوا بها أثناء تسلقهم أو قفزهم عن الجدران بعد أن منعهم جيش الاحتلال من العبور للقدس، سيدرك أن أبناء الأجيال الجديدة أشد تمسكاً حتى من آبائهم وأجدادهم بمدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك. لا ولن أنسى ذلك الفتى، الذي قفز عن الجدار (الذي يسمونه في صحف أمريكا سياجاً) فأصيبت يده بكسرين، ولكنه رفض الذهاب للمستشفى لعلاج الكسور، إلا بعد أداء الصلاة في المسجد الأقصى وهو الهدف الذي جاء من أجله.

كما لا يمكن لي أن أنسى نظرات الدهشة والانبهار التي رأيناها في عيون الاف الفتيات الصغيرات وهن يشاهدن القدس للمرة الاولى. مثلما يعاني المسلمون الفلسطينيون، يعاني المسيحيون الفلسطينيون من حرمانهم من أبسط حقوق الانسان، وهو الحق في العبادة والحق في حرية الحركة.

مليوناً فلسطينياً من غزة لم ولن يستطيعوا مشاهدة القدس في شهر رمضان، لأنهم يعيشون في سجن كبير أحكمت اسرائيل اغلاق كل ابوابه.

ومع ذلك يتشدق المسؤولون الاسرائيليون بالتسهيلات التي منحوها للفلسطينيين، وهي تسهيلات تماثل منح بعض المعتقلين، وليس كلهم، فرصة "الفورة" من حين لآخر.

هذه التسهيلات تشبه وقف التعذيب لساعات عن شعب يعذب بكامله على مدار تسع وأربعين عاماً من الاحتلال كل ساعة وكل يوم وكل شهر وكل عام. ويتوقعوا بعد ذلك أن يشكروا على تسهيلاتهم.

فهل نسي هؤلاء الذين يقمعوننا كيف كان بعض أجدادهم يجبرون على العيش في "جيتوات" ومعازل، وكيف كانت انسانياتهم تهان في ذات الدول التي يستندون الى دعمها اليوم من أجل تكريس التمييز العنصري ضدنا.

تساءلت ونحن نسير في شوارع القدس إن كان الجنود المدججين بالسلاح والذين يحتلون كل مفارق الطرق والمنعطفات والزوايا في الشوارع، ويغطون كل شبر من شوارع القدس ومداخلها بالكاميرات، يدركون المغزى العميق لهذا الاندفاع البشري الفلسطيني نحو القدس أم لا.

وهل يفهمون معنى أن تصر امرأة في الثمانينيات من عمرها جاءت من اقاصي الشمال، وهي مريضة بالسكري والضغط وبالكاد تستطيع السير، على الحضور للقدس في يوم الجمعة من رمضان، لأنه اليوم الوحيد الذي تستطيع العبور فيه.

يستطيع المستوطنون بحراسة الحراب وجنود الاحتلال المدججين بالسلاح أن يقتحموا الأقصى من حين لآخر. ويستطيعون ان يواصلوا توسيع مستوطناتهم التي تبدو في تناقض أبدي مع الارض التي ينوها عليها. ولكنهم لم ولن يستطيعوا سلب القدس من قلوب الفلسطينيين ولن يستطيعوا وقف ذلك النهر البشري المتدفق نحوها.

فالفلسطيني يرى في الوصول للقدس مقاومة، ويرى الصلاة فيها مقاومة، ويرى عبوره للجدار مقاومة.. ويرى في كل ذلك شغفا إنسانياً عميقاً بالطموح للحرية بكل ما تحمله كلمة الحرية من معاني.

وفي الختام تحية للقدس بكل من فيها، تحية للمرابطين فيه، تحية للقدس التي لا يمكن أسرها ولن يمكن عزلها أيضاً.

الزغارير يطالب بالوحدة الوطنية لمواجهة مخططات الاحتلال الاستيطانية

أن ذلك ليس غريباً على احتلال ذو عقلية توسعية عنصرية متطرفة، مستدركا أن الاحتلال لا يقيم وزناً للمعاهدات أو المفاوضات.

وتابع قائلاً: "الاحتلال الآن يعزز التطرف من خلال توجهات حكومته اليمينية التي أصبحت تضم كل المتطرفين أمثال نتניהو ولبيرمان، وهي حكومة تضرب بعرض الحائط كل المعاهدات والقوانين الدولية".

وأوضح في تصريحه أن من أفضلوا جهود المصالحة الفلسطينية إنما يوفرول للاحتلال مزيداً من الوقت لتنفيذ مخططاته كافة ضد شعبنا وأرضه ومقدساته.



طالب النائب عن محافظة الخليل باسم الزغارير الفلسطينيين كافة بالوحدة وتبني مشروع وطني واحد يمكن شعبنا من الوقوف في وجه الاحتلال وإفشال مخططاته التوسعية والاستيطانية على حساب الأرض الفلسطينية.

وشدد الزغارير في تصريح صحفي له على أن موافقة حكومة الاحتلال مؤخراً على دعم مستوطنات الضفة بـ (72) مليون شيقل هو رسالة لكل اللاهثين خلف سراب المفاوضات والمبادرات سواء العربية أو الفرنسية.

وأشار إلى أن الاحتلال لم يتوقف يوماً عن دعم المستوطنات وتوسيعها، مبيناً

ندد بالجريمة

بحر يهاتف عائلة الشهيد بدران ويطالب بمحاكمة قادة الاحتلال



هاتف د. أحمد بحر عائلة الشهيد الفتى محمد بدران من بيت عور التحتا، والذي استشهد أمس الأول برصاص الاحتلال الإسرائيلي، معتبراً الجريمة بمثابة إعدام ميداني قام به مجرمي حرب صهيانية.

وأشاد بحر بصمود عائلة الشهيد ومعنوياتها العالية في مواجهة البطش الصهيوني، مطالباً بمحاكمة الاحتلال وقادته في المحاكم الدولية لارتكابهم هذه الجريمة بدم بارد، كما طالب المؤسسات الدولية والحقوقيّة كافة بإعلاء الصوت في وجه الاحتلال وإدانة الجريمة وكل الجرائم البشعة التي يرتكبها الاحتلال في القدس وشوارع الضفة الغربية بشكل يومي. ودعا كل الأطراف المعنية وأحرار العالم للعمل على تقديم قتلة الفتى بدران للمدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، واعتبار هذه الجريمة دليلاً واضحاً على نية جيش الاحتلال استهداف الفلسطينيين وقتلهم دون الالتفات لقواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني.



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً

وأخيراً انكشف الغبار وانجلي الغموض وظهرت الحقيقة واضحة أمام أعين الناس جميعاً وهي لا مصالحة في الأفق، مجدداً تعثرت حوارات المصالحة، وازداد الناس يقيناً فوق يقين أن فرص نجاح تلك الحوارات باتت من الخيال ليس إلا.

كان الناس سابقاً يظنون أن تلك الحوارات واللقاءات يمكن لها أن تنجح وتحقق اختراقات ولو كانت محدودة، وعلى مدار أعوام تسعة هي عمر الانقسام كان يتمنى المواطن أن يرى صورة الوفاق تتجلى بين الفرقاء السياسيين غير أنهم خيبوا ظنه فلم يعد يتفاعل بشيء.

وعن أسباب التعثر والفشل لتلك الحوارات حدث ولا حرج، فلا شك أن غياب الثقة بين الطرفين، والتوجس من غدر الآخر هو أحد الأسباب، كما أن حسابات أطراف إقليمية وتأثيراتها على هذا الطرف أو ذاك قد تكون أيضاً أحد الأسباب. كما أن حالة الضعف التي تعيشها السلطة، وضغوطات إسرائيل على الرئيس أبو مازن لإبقاء الانقسام قائماً هي بمثابة أحد الأسباب أيضاً، ولكن أقوى الأسباب تتمثل بتجاهل وفد حركة فتح لما سبق الاتفاق عليه سابقاً أو التراجع عما تم التوصل إليه في الدوحة من تفاهات في جولات مضت، غير أن المحصلة النهائية والحقيقة المرة لا مصالحة في الأفق.

الحقيقة أننا كفلسطينيين نعلم أن مصلحة إسرائيل تتمثل في استمرار الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم انتهاءه، وإطالة أمده إلى أبعد وقت ممكن، فهم أي الاحتلال يفضلون كيانيين فلسطينيين منفصلين ومتعاضدين حماس في قطاع غزة مكبوح ومحصرة وتخضع لكل أنظمة المراقبة والتضييق والتأمر الدولي والإقليمي، وفي المقابل سلطة ضعيفة في رام الله تخدم الاحتلال وتعمل من أجل استمرار الانقسام وتسعى للانفصال. أيها السادة أعلموا أن شعبنا متعطش للحرية والمصالحة وانتهاء الانقسام، وقد خيبتهم رجاءه بتحقيق هذا الأمل، وقد كان المواطن من شدة ظمأه للوفاق والمصالحة يحسب أن هناك ماءً من وراء الحوارات، غير أنه حينما تحقق من الأمر لم يجده شيئاً، وتأكد أنه سراب ليس إلا، وبالتالي لم يعد يتق بنتائج الحوارات واللقاءات ولا ينتظر منها ولا ممن يعقدها أملاً.

نحن كفلسطينيين نؤمن كل الجهود التي بذلها الأصدقاء والأصدقاء بهدف رآب الصعد بين الحركتين الكبيرتين غير أنه علينا أن ندرك أن استعادة جمهورية مصر العربية لدورها ومكانتها في الوطن العربي سيكون له تداعيات وأثار إيجابية كبيرة على المصالحة والعلاقات الفلسطينية الداخلية، لو استعادت مصر زمام المبادرة من جديد فستكون هي الأقدر على تحقيق إنجازات واختراقات ذات بال في ملف المصالحة لذا على كل الأطراف أن تعمل لحمل مصر وتهيئة الظروف أمامها لتأخذ مكانتها وتعود لسابق عهدها في رعاية ملف المصالحة المتعثر.

تمنياتنا أن تعود قيادات الفصائل إلى رشدها السياسي وتسارع لاستئناف اللقاءات المجدية وليس الملهية كما كانت العادة في السابق، تمنياتنا أن يفهم أكابر القوم بأن العدو يترصد بنا جميعاً وسينقض علينا دون أن يستثنى أحد منا، ليضعف جبهتنا ويدمر مركزاتنا الحيوية ومقوماتنا الوطنية، ويقوض وسائل مقاومتنا، ولنحمي أنفسنا من عدو شر لا بد من الوحدة الوطنية القائمة على أساس التكافل وتوحيد الصف وتمتين الجبهة الداخلية حتى يكون بعضنا سنداً لبعض، ونستند لحاضنة وطنية وعربية وإسلامية قوية وفاعلة.

"وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ"

لجنة الرقابة تستمع لوكيل وزارة الزراعة



القرارات منها أن يتم ادخال 3.5 مليون بيضة في كل شهر، وادخال 5 مليون بيضة لشهر رمضان، أما في الشهر الذي يصادف عيد الأضحى فسيتم ادخال 2 مليون بيضة.

وبين أن هناك العديد من السلع التي تؤثر على الدجاج منها الأسماك واللحوم الحمراء والمجمدات بكافة أنواعها، وقال: "حقيقة هناك ثقافة تتجه نحو زيادة الاستهلاك في اللحوم البيضاء".

وتابع يقول: "المتوسط الاستهلاكي لقطاع غزة في اليوم 80 ألف دجاجة أي 2.4 مليون دجاجة في الشهر، أما في رمضان فقد أدخلنا البيض بكميات أكبر بحيث يتوفر مليون دجاجة لكل أسبوع، مؤكداً أن ارتفاع درجات الحرارة أثرت سلباً على توازن السعر في السوق على اعتبار أن نسبة الدجاج النافق كانت كبيرة.

عقدت لجنة الرقابة والحريات العامة جلسة استماع لوكيل وزارة الزراعة محمد جاد الله حول ارتفاع أسعار الدواجن في شهر رمضان، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، مقرر اللجنة النائب هدى نعيم، والنائب عبد الرحمن الجمل.

وافتح العبادسة الجلسة مرحباً بالوكيل والمسؤولين في وزارة الزراعة موضعاً أن اللقاء يأتي في إطار التواصل مع الجهات المعنية والتنفيذية لمناقشتها في بعض القضايا التي تخص المواطن لا سيما فيما يتعلق بارتفاع أسعار الدجاج مع دخول شهر رمضان. بدوره لفت وكيل وزارة الزراعة جاد الله أن وزارته أدخلت 5 مليون بيضة قبل شهر رمضان، مما يعني توفر 4 مليون دجاجة في شهر رمضان، مشيراً لأن اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي شكلت لجنة فيما يخص أسعار الدجاج وخرجت بمجموعة من



النائب سميرة الحايكة لدى مشاركتها في وقفة احتجاجية تنديماً بالاعتقال السياسي



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps